

مؤشر مدركات الفساد 2012: مذكرة فنية حول المنهجية

خلفية

لقد جرى وضع مؤشر مدركات الفساد (CPI) في العام 1995 بوصفه مؤشراً مركباً يتم استخدامه بغية قياس مدركات الفساد في القطاع العام في بلدان مختلفة حول العالم. وخلال الأعوام السبعة عشر الماضية، فقد جرى تعديل وتنقيح كل من المصادر والمنهجية المستخدمة في تجميع المؤشر. وفي أعقاب عملية بالغة الدقة من المراجعة، فقد تم إجراء بعض التغييرات العامة على منهجية العام 2012. لقد جرى العمل على تبسيط الطريقة التي نلجأ إلى استخدامها في عملية تجميع مصادر البيانات المختلفة، كما أنها تشمل الآن البيانات الخاصة بعام واحد فقط والتي يتم الحصول عليها من كل مصدر من مجموع مصادر البيانات. وعلى نحو حاسم، فإن هذه الطريقة ستتيح لنا الآن المقارنة بين مجموع النقاط التي يتم إحرازها على هذا المؤشر مع مرور الوقت، الأمر الذي لم يكن ممكناً تطبيقه سابقاً من الناحية المنهجية. وبالنظر إلى التغييرات التي تم إجراؤها على المنهجية، فإنه لا بد من أن يتم التأكيد هنا على أنه من غير الممكن مقارنة مجموع النقاط التي تحرزها البلدان على مؤشر مدركات الفساد 2012 مع تلك التي أحرزتها تلك البلدان على نسخة العام 2011 من هذا المؤشر أو على غيرها من النسخ السابقة له. وسيكون بالإمكان إجراء مقارنة من عام إلى آخر اعتباراً من العام 2012 فصاعداً.

المنهجية

تتبع هذه المنهجية أربع خطوات أساسية، ألا وهي: اختيار مصادر البيانات، وإعادة تدريج بيانات المصادر، وتجميع البيانات التي جرت إعادة تدريجها ومن ثم الإبلاغ عن درجة اللابلية.

1. اختيار مصادر البيانات

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على عدد من المصادر المتاحة والتي يتم من خلالها تسجيل مدركات الفساد. ويتم العمل على تقييم كل مصدر من هذه المصادر على أساس المعايير الوارد ذكرها أدناه. وقد جرى الاتصال مع كل مؤسسة من المؤسسات التي عملت على توفير البيانات بغية التحقق من المنهجية التي جرى استخدامها في تجميع النقاط وكذلك بغية الحصول على الإذن منها لنشر النقاط التي جرت إعادة تدريجها من كل مصدر، جنباً إلى جنب مع النتيجة التي تم إحرازها على المؤشر المركب.

أ- **جمع موثوق للبيانات وبمنهجية موثوقة من مؤسسة موثوقة:** من الضروري أن نثق بصحة البيانات التي نقوم باستخدامها. وعلى هذا النحو، ينبغي أن ينبع كل مصدر من مؤسسة مهنية تعمل بصورة واضحة على توثيق الطرق التي تتبعها في جمع البيانات. وينبغي أن تكون هذه الطرق المتبعة سليمة من الناحية المنهجية، على سبيل المثال، في الحالات التي يتم فيها تقديم "رأي الخبراء"، فإننا نسعى إلى الحصول على الضمانات التي تؤكد مؤهلات أولئك الخبراء، أو في الحالات التي يتم فيها تنفيذ مسح للأعمال التجارية، حيث نسعى إلى التأكد من كون العينة المستخدمة في المسح عينة تمثيلية.

ب- **البيانات تتطرق إلى قضية الفساد في القطاع العام:** ينبغي أن تكون القضية أو التحليل ذي صلة بالمدركات المتعلقة بمستوى الفساد في القطاع العام بشكل صريح. وقد تكون المشكلة مرتبطة "بنوع" محدد من أنواع الفساد (على سبيل المثال، الفساد البسيط على وجه التحديد)، وأيضاً، وحيثما كان ذلك مناسباً، بمدى فعالية التدابير الرامية إلى منع الفساد، إذ أنه قد يكون من الممكن استخدام ذلك بمثابة مؤشر غير مباشر لقياس المستوى المدرك من الفساد في البلد.

ت- **التفاصيل الكمية:** ينبغي أن تسمح المقاييس التي يتم استخدامها وفقاً لمصادر البيانات بوجود قدر كافٍ من التمايز في البيانات (على سبيل المثال، مقياس مؤلف من أربع نقاط على الأقل) المتعلقة بالمستويات المدركة من الفساد عبر البلدان بحيث يكون من الممكن إعادة ترتيب هذه البيانات على مؤشر مدركات الفساد ذ ترتيب 0-100.

ث- **قابلية المقارنة ما بين البلدان:** بما أن مؤشر مدركات الفساد يعمل على تصنيف البلدان كل منها مقابل الآخر، فإن مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل البلدان المختلفة ينبغي أن تكون أيضاً قابلة للمقارنة بينها على نحو مشروع بين تلك البلدان، وألا تكون خاصة ببلد محدد. كما ينبغي أن تقيس هذه المصادر الأمر نفسه في كل بلد يحرز مجموعاً من النقاط على هذا المؤشر، على المقياس نفسه.

ج- **مجموعة بيانات لسنوات متعددة:** نسعى إلى أن نتمكن من إجراء عملية مقارنة بين مجموع النقاط التي يحرزها بلد ما على المؤشر، وفي الواقع مقارنة نسخ المؤشر بشكل عام، من عام إلى آخر. وبالتالي، فإنه يتم اللجوء إلى استبعاد مصادر البيانات التي يتم من خلالها تسجيل مدركات الفساد لمرحلة واحدة من الزمن، والتي لا تكون مصممة لإعادة مع مرور الوقت.

2. معايرة مصادر البيانات

يتم، بعد ذلك، توحيد كل مصدر من مصادر البيانات بحيث يكون متوافقاً مع المصادر الأخرى المتاحة، ليتم تجميعها على مقياس مؤشر مدركات الفساد. ويتم من خلال عملية التوحيد هذه تحويل كافة مصادر البيانات إلى مقياس بتدريج 0-100، حيث تمثل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تمثل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

وبالنسبة لأي مصدر مدرج بشكل تمثل فيه أدنى النقاط أدنى مستويات الفساد، فإنه ينبغي أن يتم عكسه أولاً. ويتم ذلك عن طريق ضرب كل نقطة في مجموعة البيانات بالعدد 1-0. ومن ثم، يتم توحيد كل درجة (إلى درجة معيارية Z) وذلك عن طريق طرح متوسط البيانات وقسمة الناتج على الانحراف المعياري. مما يحول النتائج إلى مجموعة من البيانات بوسط حسابي مقداره صفر وانحراف معياري قدره 0.5.

ولكي تكون الدرجات المعيارية (Z) هذه قابلة للمقارنة بين مجموعات البيانات، فإنه لا بد لنا أولاً من العمل على تحديد المتوسط ومعايير الانحراف المعياري بوصفها معايير عالمية. وبالتالي، فإننا نقوم، في الحالات التي تغطي فيها مجموعة من البيانات نطاقاً محدوداً من البلدان، فإننا ننسب إلى جميع تلك البلدان التي لا تتوفر بيانات لها بيانات محسوبة بأسلوب يدعى الإنطاق أو العزو (Imputation)، وذلك باستعمال الرزمة البرمجية الإحصائية STATA، وبشكل أكثر تحديداً أمر ice الخاص بالبرنامج. ويتم من خلال هذا الأمر استخدام الانحدار المتعدد اعتماداً على مجموعة البيانات المتاحة جميعها من أجل تقدير قيم لكل بلد يفتقر إلى وجود البيانات في كل مجموعة فردية من مجموعات البيانات. ويتم من خلال هذا الأمر استخدام عملية الإنطاق مضروباً بـ (10) مرات، مما ينتج عنه 10 قيم تقديرية لكل درجة من الدرجات "المفقودة". ويتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجموعة البيانات بوصفها الوسط الحسابي لجميع مجموعات البيانات العشرة الكاملة كما يتم استخدام ذلك كمعيار لتوحيد البيانات الأولية. والأهم من ذلك، فإنه يتم استخدام البيانات المُنتجة فقط من أجل توليد هذه المعايير كما أنه لا يتم استخدامها كمصدر للبيانات بالنسبة إلى مجموع النقاط التي تحرزها البلدان على مؤشر مدركات الفساد.

ومن ثم، تجري إعادة ترتيب درجات Z لتكون متناسبة مع مقياس مؤشر مدركات الفساد بتدريج 0-100. وهذا يتبع معادلة بسيطة لإعادة التدرج، يتم من خلالها تحديد قيمة الوسط الحسابي لمجموعة البيانات التي جرى

العمل على توحيدها إلى [يتم تحديثها لاحقاً]، والانحراف المعياري إلى [يتم تحديثها لاحقاً]. وسيتم تحديد سقف لأية درجة تتجاوز الحدود المحصورة بين 0 إلى 100.

وحيث أن هذا العام هو الأول الذي سنلجأ فيه إلى استخدام هذه المنهجية، فإنه سيتم تحديد العام 2012 بوصفه العام المرجع للمقارنة. وفي الأعوام اللاحقة (ما بعد العام 2012)، فإن معايير الوسط الحسابي والانحراف المعياري التي يتم استخدامها لحسابات عملية التوحيد ستكون القيم نفسها على نحو ما جرى توليدها بالنسبة لمؤشر العام 2012 الأساسي. ومن خلال استخدام المعايير نفسها من عام إلى آخر، فإنه يمكننا مقارنة تلك النتائج المحرزة والتي جرى توحيدها وإعادة تدرجها على مر الزمن. وعندما يتم إدراج مصادر جديدة ضمن المؤشر، بغية العمل بصورة مناسبة على تجسيد التغيرات التي طرأت مع مرور الوقت، فإن حساب عملية إعادة التدرج سوف تسمح بأن تكون تلك المعايير متوافقة مع معايير العام 2012 الأساسية. ويتم القيام بذلك عن طريق العمل أولاً على تقدير ما إذا كان هناك أي تغير قد طرأ على الصعيد العالمي في كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري منذ العام 2012، ومن ثم، استخدام تلك القيم الجديدة، التي يمكن أن تكون قد انحرفت عن [يتم تحديثها لاحقاً] و [يتم تحديثها لاحقاً] لإعادة تدرج مجموعة البيانات الجديدة.

3. تجميع البيانات التي جرت إعادة تدرجها

يتم حساب النتيجة التي يحزها كل بلد على مؤشر مدركات الفساد بوصفها الوسط الحسابي البسيط لجميع النتائج المتاحة التي جرت إعادة تدرجها لذلك البلد (لاحظ، أننا لا نلجأ إلى استخدام أي من القيم المُنتجة للدلالة على النتيجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد المجمع). ولا يتم منح البلد النتيجة إلا إذا توفرت على الأقل ثلاثة مصادر للبيانات تكون متاحة لذلك البلد والتي يتم من خلالها حساب هذا الوسط الحسابي.

4. الإبلاغ عن مقياس للايقينية (درجة عدم اليقين)

سيتم الإبلاغ عن النتيجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد جنباً إلى جنب مع الإبلاغ عن الخطأ المعياري وفترة الثقة والتي تعكس التباين في بيانات المصدر التي أنتجت مجموع النقاط على مؤشر مدركات الفساد.

ويتم حساب الخطأ المعياري بوصفه الانحراف المعياري لبيانات المصدر التي جرت إعادة تدرجها مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد المصادر. ومن خلال استخدام هذا الخطأ المعياري، فإنه يكون بإمكاننا حساب فترة ثقة تبلغ 90%، على افتراض وجود توزيع طبيعي للبيانات.

- انتهى -